■ تقارير علمية ■

الأمن الاجتماعى والتنمية

(معهد التخطيط القومى ١٢-١٣ أكتوبر ١٩٩٩)

عرض: نادره وهدان *

تقديم

لايخفى على أحد أن من أهم مقومات اندماج الفرد فى المجتمع وتوافقه مع انطلاقاته هو إحساسه بالأمن الاجتماعى . هذا الإحساس الذى من شأنه دفع طاقاته وطموحاته لتحقيق المزيد من العمل والإنتاج وبالتالى المزيد من الارتقاء والرفاهية .

ولايتحقق هذا إلا من خلال تنمية اجتماعية متعددة الأبعاد، تتضمن جوانب اقتصادية وتجتماعية وسياسية وثقافية لايمكن الفصل بينها. ومؤدى ذلك أن الإصلاح الاقتصادى ليس هدفا فى حد ذاته فالهدف اجتماعى بحت وهو رفع مستوى معيشة المواطنين وخلق فرص عمل لهم وتوفير البيئة التى تتيح لهم مختلف الخدمات الاجتماعية.

إن استراتيجية التنمية تتعدى البعد الاقتصادى لتشمل البعد الاجتماعى ، وبهذا يكتمل التطور فى المجتمع. وهذه نظرة يجب أن تكون مدخلا رئيسيا للأداء لدى كل قطاعات العمل والانتاج سواء كانت قطاعا عاما أم مشتركا أم خاصا. ومن المؤكد أن هذا التوجه يمكن أن يسهم فى حث الطاقات والجهود لزيادة روح الوئام والمودة والسلام الاجتماعى.

*أ. د. نادره وهدان: مستشار ومدير مركز التخطيط الاجتماعى والثقافى - معهد التخطيط القومى.

أهمية المؤتمر وأهدافه :

لقد كان اختيار موضوع " الأمن الاجتماعى .. والتنمية" لهذا المؤتمر دليلا واضحا على رسوخ أهمية البعد الاجتماعى فى منظومة التنمية المستدامة كما أكدها دائما السيد الرئيس حسنى مبارك وتكررت دعوته لجميع المسئولين والعاملين فى حقل التنمية برعاية ودعم هذا البعد الاجتماعى على جميع المستويات حتى يتحقق المردود الاجتماعى المرجو من التنمية الاقتصادية .

ولقد اتضح منذ بداية المؤتمر أن الهدف منه هو ضرورة الخروج برؤى اجتماعية من منظور تخطيطى تنموى لتدعيم العلاقة المتبادلة بين الأمن الاجتماعى والتنمية من أجل توفير البيئة المناسبة لتعظيم المردود الاجتماعى من الاصلاح الاقتصادى. وقد أكد الأستاذ الدكتور أحمد الدرش وزير التخطيط والتعاون الدولى فى كلمة افتتاح المؤتمر أن موضوع الأمن الاجتماعى والتنمية من أهم الموضوعات التى طغت على تفكير متخذى قرار الإصلاح الاقتصادى وكان الهم الأكبر هو أن نضع أعيننا جميعا على اثر الإصلاح الاقتصادى على الطبقات ذات الدخول المنخفضة . وكان التوجه الأساسى من القيادة السياسية هو أن نرعى هذا البعد .

وفى كلمة الاستاذ الدكتور حسين الجمال أمين عام الصندوق الاجتماعى للتنمية التى القاها المهندس عزمى مصطفى مستشار الصندوق أكد على أن البعد الاجتماعى فى مسيرة التنمية الشاملة المصرية يمثل محورا استراتيجيا أساسيا. وأن القيادة السياسية قد أكدت مرارا على هذا المعنى. وتمثلت أعلى درجات هذا الاهتمام عندما افرد السيد رئيس الجمهورية فى خطابه الى الأمة بمناسبة ترشيح سيادته لفترة الولاية الرابعة برنامجا لأسس النهضة الاجتماعية موازيا للبرنامج الطموح الذى طرحه سيادته للنهضة التكنولوجية المصرية ، وأن الصندوق الاجتماعى للتنمية الذى يتشرف بأن يكون أول شبكة أمان اجتماعى فى مصر يدرك منذ فترة طويلة أن ترسيخ قواعد الأمن الاجتماعى فى مصر شرط أساسى من شروط تحقيق الأمان الإجتماعى بوجه خاص والتنمية الاجتماعية بوجه عام.

كما أكد سيادته أيضا أن الأمن الاجتماعى رصيد للتنمية ومصدر غنى من مصادر الثقة التى تتزايد وتتعاظم يوما بعد يوم لغد افضل مشرق. وأن الصندوق الاجتماعى قد استحدث العديد من الآليات والوسائل وقام بتنفيذ العشرات من المشروعات والبرامج التى تستهدف تحقيق الأمن والأمان الاجتماعى ابتداء من مساهمته المشهودة لإنجاح برنامج الإصلاح الاقتصادى مرورا بجهوده لتخفيف

حدة الفقر وتنمية المجتمعات الأقل فقرا وتوفير فرص العمل الحقيقية حتى برامجه الطموحة فى التنمية الصحية ومحو الأمية ورعاية المرأة والطفولة وإنتهاءً ببرنامجه الطموح لتنمية المشروعات الصغيرة ونشرها كآلية فعالة لتوليد الدخل وتوفير فرص العمل الحقيقية ومن ثم توفير وترسيخ كل مقومات الأمن والأمان الاجتماعى .

بعد ذلك قدمت الأستاذة الدكتورة نادرة وهدان أمين عام المؤتمر فى كلمتها الافتتاحية التعريف الأمثل الذى استنبطته من كافة الأوراق المقدمة وهو أن الأمن الاجتماعى هو "حالة من التوازن الوجدانى بين الحقوق والواجبات لدى الفرد" وهو ما اشار اليه الأستاذ الدكتور محمود محفوظ فى ورقته أمام المؤتمر، وأكد أنه ينجم عن تفاعل بين مؤثرات البعد الاقتصادى والاجتماعى للتنمية.

ثم سردت فى كلمتها عناصر الأمن الاجتماعى وهى : المسكن الملائم - فرصة العمل- الخدمات التعليمية - الخدمات الصحية - الأمن والأمان - البيئة النظيفة - الخدمات الإعلامية والثقافية - البنية الأساسية وتنمية المجتمعات العمرانية القائمة والجديدة - والضمان الاجتماعى. كل هذه العناصر وعناصر أخرى تؤكد أن للأمن الاجتماعى أبعاده المادية والمعنوية والتى من أهمها انتماء الفرد لوطنه .

من هنا يتأكد أن الأمن الاجتماعى عامل فاعل فى عملية التنمية وفى تحسين نوعية الحياة وفى تكوين الانتماء للوطن وفى تنمية البشر وفى تعظيم مردود الإصلاح الاقتصادى ، مما يجعل الفرد أكثر قدرة على المشاركة والبذل والعطاء .

محاور المؤتمر :

تبلورت جلسات المؤتمر الست والأوراق البحثية المقدمة فى اربعة محاور اساسية وهى :

المحور الأول : الأمن الاجتماعى ... والإصلاح الاقتصادى

المحور الثانى : الأمن الاجتماعى ... وتنمية المجتمع والعدالة الاجتماعية

المحور الثالث : الأمن الاجتماعى ... والتنمية الاجتماعية

المحور الرابع : الأمن الاجتماعى ... ومشكلات الأسرة

وقد تم تناول هذه المحاور فى اربع جلسات عدا الجلسة الافتتاحية والجلسة الختامية . وقد رأس

الجلسة الأولى أ.د. يسرى مصطفى مدير بنك مصر/امريكا الدولى ووزير الاقتصاد الاسبق وكانت المقررة الأستاذة الدكتورة زينات طباله. مستشار بمركز التخطيط الاجتماعى والثقافى بمعهد التخطيط القومى.

الجلسة الأولى : الأمن الاجتماعى ... والإصلاح الاقتصادى :

استهل هذه الجلسة الأستاذ الدكتور محمود محفوظ رئيس لجنة التعليم والبحث العلمى والشباب بمجلس الشورى وعرض ورقته "الأبعاد الحاكمة لتنمية الصحراء تحديات تنمية الصحراء مابعد عام ٢٠٠٠" والتى أكد فيها أن اختيار موضوع العوامل الحاكمة على التنمية المستدامة فيه إصرار على توضيح الصلة بين البعد الاجتماعى للتنمية والأمن الاجتماعى لها . ولما كان الأمن الاجتماعى هو حالة من التوازن الوجدانى بين الحقوق والواجبات لدى الفرد ينجم عن تفاعل دينامى بين مؤثرات البعد الاقتصادى والاجتماعى للتنمية وكذلك البعد السياسى الذى يقوم على ممارسة الحرية والديمقراطية بالاضافة الى ابعاد الأمن القومى والبعد القيمى بجناحيه أصول العقيدة والبعد الحضارى وأخيرا وليس آخر القدرات التى توفر الاستيعاب التقنى .ولكل بعد من هذه الأبعاد عوامل ومؤثرات يتداخل بعضها البعض ويكون نتاجها تحديدا لمسئولية الفرد والجماعة وإدارة الحكم فى تحقيق أهداف التنمية ، ويمكن وصف ذلك بأنه العقد الاجتماعى للتنمية الذى تتوحد فيه رؤى التنمية وأهدافها بين صانع القرار السياسى والحكومة والشعب (المستفيد من التنمية).

ومن ضرورات الأمن الاجتماعى إعداد الأفراد لتحمل مسئوليات أدوارهم فى التنمية ومن ثم كان الأمن الاجتماعى من أهم المحددات الحاكمة على التنمية المستدامة . واذا كان لابد لنا من البدء فى النظر فى محاور التنمية المصرية ، فإننا نقول إنها بشقيها الاجتماعى والاقتصادى تثير قضايا فكرية ينبغى الحوار حولها والاتفاق على المبادىء الحاكمة عليها وهى :

العقد الاجتماعى للتنمية- حتمية الاهتمام بالتنمية البشرية- مراعاة الظروف العالمية الجديدة.

وحول إعداد المصريين لتنمية الصحراء ، أكد الدكتور محمود محفوظ أن وجدان الإنسان المصرى يحتاج فى الآونة الأخيرة الى دراسات مستفيضة حول استيعاب سرعة المتغيرات المحلية والدولية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتى من ابرز تحدياتها الزيادة السكانية المرتقبة فى مصر والتى تقدر بأكثر من ثلاثين مليون نسمه جديدة خلال العشرين عاما القادمة، ولذلك فالأمر

يقتضى حتمية التعرف على خبرات الدول السابقة التى نجحت فى تنمية صحاريها بالبحوث العلمية ، بالإضافة الى تكثيف الحوار والنقاش مع أصحاب الفكر والرأى ، للحصول على المزيد من حزم المعلومات حول الصحراء . ومن ثم التأكيد على أهمية اتفاق الرؤى على استراتيجيات إعداد المواطن المصرى لتنمية الصحراء من خلال رؤية مشتركة حول سياسات تلك الاستراتيجية، وخطط تنفيذها، لذلك فالأمر يقتضى أولا : تحديد هذه السياسات التى تتعلق بهذه الاستراتيجية ،ثانيا: الحوار حولها، ليصبح التنسيق والتكامل فيما بينها وتطويرها أمرا واجبا وأساسيا .

أما الورقة الثانية : التى قدمت فى هذا المحور فكانت بعنوان " الآثار الاجتماعية لبرنامج الإصلاح الاقتصادى ، التوقعات الحقائق والأسباب " للأستاذ الدكتور / عثمان محمد عثمان مستشار ومدير مركز التخطيط العام بمعهد التخطيط القومى أكد فيها أنه مع تزايد أزمة المديونية منذ منتصف الثمانينات وتفاقم العديد من الاختلالات الاقتصادية الكلية مثل عجز الموازنة وعجز ميزان المدفوعات وتزايد فجوة الموارد المحلية وتدهور أسعار الجنيه المصرى وتزايد معدلات البطالة، لجأت الحكومة المصرية بدءا من عام ١٩٩١ إلى تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى - اصطلح على تسميته برنامج الإصلاح الاقتصادى - بالتعاون مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى.

وقد استهدف البرنامج أساسا علاج تلك الاختلالات من أجل إعادة الجدارة الائتمانية للاقتصاد المصرى وزيادة قدرته التنافسية فى الأسواق العالمية خاصة فى ظل الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية وماتتطلبه من كفاءة وماتشترطه من التزام بقواعد السوق الحر ومن تعظيم لدور القطاع الخاص ومن تقلص لدور الدولة فى الحياة الاقتصادية. والآن وبعد مرور حوالى ثمان سنوات على بدء تنفيذ هذا البرنامج فى مصر يصبح من الأهمية بمكان مقارنة ماحدث بالفعل بما كان متوقعا أن يحدث. ولتحقيق هذا الهدف تم تقسيم الورقة إلى ثلاثة محاور رئيسية خصص المحور الأول لاستعراض الآثار الاجتماعية المتوقعة للبرنامج فى حين ركز الثانى على الآثار الاجتماعية التى ترتبت بالفعل على تطبيق البرنامج ، أما المحور الثالث والأخير فيهدف إلى محاولة تفسير التباين بين الآثار المتوقعة والآثار الفعلية للبرنامج . وقد ركزت الورقة على آثار البرنامج على سوق العمل وعلى مستوى المعيشة والفقر وتوزيع الدخل وعلى الإنفاق على الخدمات الاجتماعية الأساسية مثل التعليم والصحة.

وكانت الورقة الثالثة عن "الأمن الاجتماعى ومشروعات التنمية العملاقة " وقدمها المهندس

عزمى مصطفى مستشار الصندوق الاجتماعى للتنمية . وقد أكد من خلالها أنه كلما كان المشروع العملاق قوميا كلما أدى ذلك الى أمن اجتماعى أكبر وأن وصف المشروع "بالقومى" يرتبط بحجم "الطموح القومى" فيه والرغبة فى تنفيذه، وأخيرا فإن للأمن الاجتماعى أبعاده المادية والمعنوية ، وكالعادة فإن الأبعاد المعنوية فى الأمن الاجتماعى هى الأكبر حسما ، ومن أهمها "الانتماء" .. انتماء الفرد لوطنه ومدينته وقريته وأسرته .

وعن دور "الطموح القومى " فى التنمية أكد المهندس عزمى مصطفى أن مجموعة الآمال المستحبة التى تجمع بين أطراف الأسرة والمجتمع والوطن وتخرج عن دائرة الاهتمام والمنفعة الفردية لترتبط بمصالح ومنافع مشتركة لايتعين للأفراد تحقيقها كل على حده. وفى أى تجربة تنموية فى الماضى أو الحاضر فى الغرب أو الشرق فإن دور الطموح القومى إيجابا وسلبا هو سمة مميزة لهذه التجربة .

لقد ذكرتنا الورقة أيضا بأهم وأشهر مشروع قومى مصرى وهو مشروع السد العالى الذى أنقذ مصر من أزمتين مائيتين على الأقل وأربعة فيضانات ووفر لمصر احتياطيا استراتيجيا من مخزون المياه لايمكن تقدير حسابه وقيمته الاستراتيجية والاقتصادية والمعنوية إلا بحسابات دقيقة معقدة .

وآخر الورقات التى قدمت فى هذا المحور هى ورقة الأستاذ الدكتور إسماعيل عرمان خبير تخطيط وتنمية الموارد البشرية تحت عنوان "الأمن الاجتماعى .. والمعاش المبكر " وقد تساءل فيها ماهو الهدف أساسا من تطبيق الإصلاح الاقتصادى فى مصر؟ هل هو فقط وسيلة للتخلص من القطاع العام بالبيع؟ أم هو أساسا لتحقيق الإصلاح لمسار شركات قطاع الأعمال التى ناءت من ثقل المديونيات عليها مع تراكم فى المخزون الإنتاجى لعدم جودته، إضافة الى تضخم فى حجم العمالة والأجور التى لايصاحبها زيادة فى إنتاجية العامل ولكن يصاحبها تدهور فى إنتاجيته ؟ وماهو مصير العاملين بهذا القطاع فى ضوء التوجهات السياسية التى نادت بالمحافظة على البعد والأمن الاجتماعى لكل من العاملين بهذه الشركات بصفة خاصة وللمجتمع ككل؟

وللإجابة على هذه التساؤلات أكدت الورقة على أنه فى البداية لابد من التأكيد على ضوابط تأخذها الدولة فى الاعتبار وهى :

مصرية القرار وأنه لايوجد أى تدخل للتاثير عليه .

قدسية المال العام وضرورة الحفاظ عليه . وأن الإضرار بالمال العام هو إضرار بحق المجتمع وبحق الأفراد والأسر التى تعمل بهذا القطاع.

الأخذ فى الاعتبار البعد الاجتماعى للعمالة فى شركات قطاع الأعمال .

أن القرارات نابعة من الإرادة المصرية وتهدف إلى الحفاظ على الثروة القومية والأفراد العاملين بالقطاع العام.

أن أى قرار اقتصادى لابد أن يأخذ فى الاعتبار البعد الاجتماعى للمجتمع عادة وللعاملين خاصة .

وعن الخطوط العريضة لنظم وبرامج التعويض عن الخروج للمعاش المبكر الاختيارى وشبكات الأمان أكدت الورقة على مايلى : -

أن هذا النظام سيطبق فقط فى شركات قطاع الأعمال العام المتعثرة ووفقا للأولويات التى تحددها كل شركة قابضة .

إن هذا النظام اختيارى للراغبين فى ترك الخدمة قبل سن الستين وذلك بالتنسيق الكامل بين الشركة القابضة والتابعة والاتحاد العام لنقابات عمال مصر والعامل نفسه والفئات المستهدفه من هذا النظام هى:

٥٠ -٥٨ من الذكور

٤٥ - ٥٨ من الإناث

بشترط أن يكون قد أمضى مدة خدمة لا تقل عن ٢٠ سنه سواء فى الشركة أو فى أى جهة أخرى وأن تكون هذه الجهه قد قامت بالتأمين على العامل وضمت لملفه بالتأمينات من يحدد مبلغ التعويض عند الخروج للمعاش المبكر الاختيارى بحد أقصى ٣٥ الف جنيه شامله التعويض التأمينى الخاص بالعشرة أشهر المكافأة عند نهاية الخدمة فى سن الستين، وبحد أدنى من ١٢ - ١٥ الف جنيه وذلك بحسب مدة الخدمة والدرجة الوظيفية أو الفرق بين المعاش وتصرف المكافأة بالاسترشاد بالمصفوفه الخاصة بالشرائح الماليه المبنيه على أساس مدة الخدمة والمستوى الوظيفى.

وفى نهاية الورقة أشار الباحث إلى أن سياسات المعاش المبكر الاختيارى تحتاج الى إعادة

النظر فيها وذلك لمعرفة أوجه القصور فى التطبيق ومدى الحاجة الى التطوير وذلك للتغلب على الجوانب السلبيه لهذه السياسات وتحويلها الى خدمة التحول الاقتصادى وذلك لخلق المستثمر الصغير من خلال تشجيع الصناعات الصغيرة التى تخدم الصناعات القائمة مع التأكيد على مساهمة الصندوق الاجتماعى فى التوسع فى برامج إعادة التأهيل على المهارات التى بها نقص فى سوق العماله وذلك لمن تركوا الخدمة اختياريا.

الجلسة الثانية : الأمن الاجتماعى ... وتنمية المجتمع والعدالة الاجتماعيه:

وقد رأستها الأستاذة الدكتورة كريمة كريم الاستاذة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة وكانت المقرره دكتورة عزه الفندرى خبير بمركز التخطيط الاجتماعى والثقافى بمعهد التخطيط القومى.

استهلت الأستاذه الدكتورة سوزان القلينى رئيس قسم الاعلام بكلية الآداب جامعة عين شمس هذه الجلسه بورقة عن: "الأبعاد الاجتماعية والإعلام" أكدت فيها أن الإعلام هو إحدى الدعامات الأساسية للأمن الاجتماعى والتنمية. فالإعلام هو الأداه التى تستخدم فى مختلف المجتمعات المتطورة والنامية لتطوير وتدريب ورفع الوعى والكفاءة البشرية، ويساعد الإعلام على دعم المواقف والتأثير فيها وتدعيم الحوافز نحو التغيير والتطوير لدى الجماهير،كما أنه يساعد على تدعيم الاتجاهات أو تغييرها أو تعديلها وتعديل السلوك الإنسانى بما يتوافق مع الأمن الاجتماعى الذى يعد أحد الدعامات الرئيسيه للتنمية.

كما أكدت أن دور الإعلام فى تحقيق الأمن الاجتماعى والتنمية إنما يتحدد من خلال :

- التهيئة الإعلامية. - تنمية الوعى الجماهيرى. - تشكيل الرأى العام. - توفير الإعلام والتعليم. - الإرشاد والتوجيه. - دعم اتخاذ القرار. - تكوين الشخصية. - تكوين قادة الرأى. - تكوين الاتجاهات . - ترشيد السلوك.

وفى نهاية الورقة أكدت أن تصور دور مؤثر للإعلام إنما يأتى فى مجال التنمية والأمن الاجتماعى من خلال النظر الى هذا الدور بشكل شامل فى إطار التخطيط العلمى لاستخدام الإعلام فى التنمية وتطوير وسائل الاتصال الجماهيرى لتقوم بالدور المنوط بها وإحداث تكامل بين وسائل الإعلام الجماهيرى وخطط التنمية الشاملة.

وقدم الورقة الثانية فى هذه الجلسة الاستاذ الدكتور محمود الكردى أستاذ ورئيس قسم الاجتماع بكلية الاداب جامعة القاهرة عن "الأمن الاجتماعى وسكنى العشوائيات" وأوضح فيها أنه منذ عشر سنوات تقريبا ازداد الحديث عن قضية "العشوائيات" وازداد الاهتمام بها سياسيا وأمنيا وإعلاميا وثقافيا سعيا وراء مواجهتها والتصدى لها. لكن لم يتبلور حتى الآن بصورة موازية اهتمام علمى على المستوى القومى بفحص أبعاد هذه القضية ووضعها موضعها الصحيح. هذا التناول العلمى ليس باعتبارها فقط مسألة نمط سكنى لا يصلح فيزيقيا ومعماريا وبيئيا للحياة الآدمية وإنما بوصفها أيضا قضية "نوعية حياة" تهم قطاعا كبيرا من سكان المجتمع المصرى يمثل ما يقرب من الخمس ويبلغ حوالى ٤٦٪ من سكان العاصمة (وفقا للتقديرات الرسمية عام ١٩٩٤).

إن البيئة الاجتماعيه المحيطة بهذا النمط السكنى "الجوازى" أو الذى ينشأ بوضع اليد أو أماكن "الاستيطان غير القانونى" أو "غير المخططة عمرانيا" أو الأحياء "المتداعية" أو إسكان "الغرف المستقلة" أو غير ذلك من الأنماط، تعد بيئة كاشفة لأسلوب حياه تعيشه هذه الكتله السكانية الضخمة وتعتبر فى الوقت نفسه مؤشرا مهما من مؤشرات الأمن الاجتماعى بالمجتمع.

ثم استعرضت الورقة أهم الدعائم الأساسية لتوضيح العلاقة بين الأمن الاجتماعى وسكنى العشوائيات فى مصر وخلصت الى أن رؤية المجتمع لهذه الكتلة السكانية الضخمة على أنها تقع خارجه مكانيا وسياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا يمثل الخطأ الفادح الذى يمكن أن تقع فيه الدوله بمؤسساتها الرسمية وغير الرسمية والمجتمع المدنى بمنظوماته العديده بل والناس انفسهم بطوائفهم واتجاهاتهم المختلفه.

إن الواقع يؤكد أن المناطق العشوائية بالمعمور المصرى فى القلب، ومن ثم فإن حياتها ورعايتها والحفاظ عليها تصير مسألة حيوية للإبقاء على كيان المجتمع بأكمله حيا ينبض على الدوام.

أما الورقة التاليه فقد تناولت "الأمن الاجتماعى وفرص العمل والبطالة" للأستاذ الدكتور همام بدراوى زيدان أستاذ التخطيط التربوى بكلية التربية جامعة الأزهر الذى أكد فيها أن فرصة العمل وما يترتب عليها من آثار معنوية تمثل عاملا محوريا فى الأمن الاجتماعى إيجابيا فى حالة توفرها، وسلبيا فى حالة عدم توفرها وزيادة معدلات البطاله. ومن هنا كان الارتباط واضحا فيما بين الأمن الاجتماعى من جهة وبين فرص العمل والبطالة من جهة اخرى، حيث ان فرصة العمل تمثل للفرد

مصدرا للدخل الذى يمكنه من تأمين احتياجاته الأساسية من مأكل ومشرب وملبس ومأوى فضلا عن أن توفير تلك الحاجات الأساسية يسهم بشكل مباشر فى توليد وتلبية الحاجة الى الأمن على اليوم، والغد، وبالتالى فإنه يترتب عليه تلبية الحاجة الى الانتماء لأسرة استطاع تكوينها أو أصبح عضوا فاعلا فيها، وانتماء لبيئة ارتبط بها وبإمكاناتها التى أصبحت مصادر رزق له وانتماء لوطن أعطى وأغدق تعليما ورعاية وتأمينا لدخله.

ثم حددت الورقة بعض العوامل التى تسهم فى التقليل من حجم البطالة لتحقيق المزيد من الأمن الاجتماعى وهى:

- الاستمرار فى الجهود التى تستهدف تحقيق خفض فى معدلات النمو السكانى.
- التطوير الجذرى لنظم التعليم.
- الاهتمام بعمليات التدريب عامة والتدريب التمويلى خاصة.
- زيادة معدلات الاستثمار الحكومية فى مشروعات الدولة.
- تشجيع القطاع الخاص الإنتاجى.
- الاهتمام بتنمية الصناعات والمشروعات الصغيرة.
- دعم دور الصندوق الاجتماعى للتنمية ومختلف المشروعات التنموية الأخرى.
- إدخال بعض التشريعات ذات العلاقة فى قانون العمل.

أما ورقة الأمن الاجتماعى والتخطيط العمرانى التى أعدها المهندس حسين الجبالى رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتخطيط العمرانى فقد ركزت على سرد عناصر الأمن الاجتماعى من المنظور العمرانى وهى: مسكن ملائم - بيئة نظيفه - فرص عمل مناسبه - مستوى خدمات مناسب - بنية أساسية مناسبه - وعلى دور التخطيط العمرانى فى تحقيق الأمن الاجتماعى. حيث جاء بالورقة دراسة حالة لنموذج لأحد المشروعات العمرانية ذات البعد والمردود الاجتماعى (منشأة ناصر) الذى تقوم الهيئة بإعداده بالاشتراك مع أجهزة الوزارة مشروعا إرشاديا لتطبيق سياسة تطوير وإحلال المناطق العشوائية لتحسين البيئة المعيشية للسكان مرتكزا على منهج " الإحلال والتجديد" وذلك عن طريق تنمية موقع جديد فى الاراضى الصحراوية الغربية كمرحلة اولى لتستوعب المجموعة الأولى من

سكان المنطقة الذين يتم إخلائهم ليقطنوا بوحدات هذه المرحلة وليستتبعه مرحليا تخطيط القطاع الذى يتم إخلاؤه ليستوعب مجموعة أخرى من السكان الى ان يتم تطوير منشأة ناصر بالكامل.

الجلسة الثالثة: الأمن الاجتماعى ... والتنمية الاجتماعيه: وقد رأسها الأستاذ الدكتور صلاح حوطر عميد كلية العلوم الاجتماعية وكان المقرر الأستاذ الدكتور دسوقى عبد الجليل مستشار بمركز التخطيط الاجتماعى والثقافى بمعهد التخطيط القومى استهلها الأخير بورقته عن"الأمن الاجتماعى" المفهوم - الضرورة - الآليات" حيث أكد أن أكثر المفاهيم تأثيرا فى إنجاح عمليات التنمية المستدامة مفهوم الأمن الاجتماعى وأنه من بين أهم الظروف والمتغيرات الدولية والمحلية التى تؤثر بشكل أو بآخر على الأمن الاجتماعى كمفهوم وكتنظيم وكفلسفة ما يلى:

- تنوع وتمايز البشر كنتيجة لتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

- احتدام المنافسة بين الدول نظرا لما يشهده عالم اليوم من تحولات فى البنية الاقتصادية من أجل تحقيق مزيد من المزايا.

- تغيير فى مضامين التربية والثقافة.

ثم أكدت الورقة أنه مع توفير الضمانات الاجتماعية التى ذكرت فى مختلف جلسات المؤتمر يمكن أن يكون الأمن الاجتماعى وسيلة لتحقيق الاكتفاء المعيشى والاستقرار الحياتى وتأمين الخدمات الأساسية اللازمة لحفظ توازن الفرد والمجتمع عاطفيا ونفسيا أما عن الأمن الاجتماعى المطلب والضرورة فقد حددها من خلال تناول ومعالجة أوضاع الأمن الاجتماعى المختلفه باعتبارها مصاحبات اجتماعية لسياسات الإصلاح الاقتصادى من جانب ولكنها ضرورات لعملية التنمية من جانب آخر وتتمثل هذه الأوضاع فى : الوضع العائلى - الوضع التعليمى - الوضع الاقتصادى - الوضع الصحى ، الوضع الاجتماعى - الوضع البيئى - الوضع الأمنى - الوضع الثقافى .

واستنادا لما تقدم أوردت الورقة مجموعة أخرى من آليات الأمن الاجتماعى لا تقل أهمية عن مثيلاتها السابقة ويمكن حصرها فى : الأنشطة والمشروعات والبرامج المرتبطة بتحسين التعليم والصحة والبيئة والإسكان والثقافة ومحو الأمية والأمن.

تلت ذلك فى نفس الجلسه ورقة الأستاذه الدكتوره وفاء عبد الله المستشار بمركز التخطيط الاجتماعى والثقافى بمعهد التخطيط القومى، حول المشاركة الشعبية فى التنمية الاجتماعية وآلياتها

فى ظل المتغيرات الاقتصادية المعاصرة والتى أكدت من خلالها على اهم المتغيرات التى أعطت وزنا كبيرا وأهمية بالغة لدور الجمعيات الأهلية كآلية هامه بدت فى نظر الدولة وفى نظر مؤسسات التمويل العالمية بمثابة قنوات قادرة على ترميم ما يحدث نتيجة التحولات الاقتصادية من آثار اجتماعية سلبية بالإضافة الى توجيه المشاركة الفعلية فى التنمية فى إطار هذه التحولات بما يعمل على تحقيق الأمن الاجتماعى لأفراد المجتمع .

ثم تقدمت الأستاذه الدكتوره زينات طباله مستشار بمعهد التخطيط القومى بورقة عن " الأمن الإجتماعى .. والتعليم " قالت فيها إذا كان التعليم حق لكل فرد كالماء والهواء فإن هذا يستلزم أن يكون الفرد آمنا على فرصته فى التعليم، آمنا على فرصته فى اختيار نوعية التعليم، آمنا على قدرته فى أن ينهل من التعليم قدر استطاعته ودرجة استيعابه لا بدرجة قدرته المادية. وحتى يتحقق الأمن الاجتماعى فى التعليم الذى هو قضية أمن قومى واستثمار بعيد المدى، يستلزم الأمر توافر أربعة حقوق للفرد هى:

- حق الفرد فى التعليم وتكافؤ الفرص التعليمية.
- حق الفرد فى الاستمرار فى التعليم حتى نهاية مراحله النظامية.
- حق الفرد فى اختيار نوع التعليم.
- حق الفرد فى الحصول على خدمة تعليمية جيدة تتواكب مع متغيرات العصر وتلبى الاحتياجات المتغيرة لسوق العمل.

أما ورقة الدكتوره عزه الفندرى خبير بمعهد التخطيط القومى فكانت عن "الأمن الاجتماعى والصحة فقد" أكدت فيها على تحديد الدستور المصرى فى إحدى مواده أن العلاج حق أساسى من حقوق الإنسان يحصل عليه وفى مستوى لائق يتناسب مع العصر الذى نعيشه . والخدمة الصحية ليست فقط خدمة علاجية لكنه موضوع متكامل به مجالات وقائية وأخرى علاجية الى جانب بعد ثالث أطلق عليه "الأمان الصحى" يعنى أن يشعر المواطن أنه دائما تحت مظلة من الرعاية الصحية (الأمان) لا يعلم متى سيحتاج اليها ، ثم القت الورقة الضوء على بعض القضايا المهدده للأمان الصحى ومن أهمها : التأمين الصحى والدواء والأمومة الآمنه ،ثم استعرضت فى لمحة سريعة بعض المبادئ العامة التى يمكن أن تسهم فى إصلاح النظام الصحى وهى: الأمان الصحى - القضاء على بيروقراطية النظام الصحى - الحق فى الاختيار بين بدائل العلاج - الجودة- مسئولية أفراد المجتمع.

وفى نفس الجلسة تقدمت الدكتورة إيمان عبد الفتاح منجى خبير بمركز التخطيط الاجتماعى والثقافى بمعهد التخطيط القومى بورقة عن "الأمن الاجتماعى والتنمية السياحية" اللذين هما وجهان لعمله واحدة واوضحت أن حجر الزاوية للتنمية الشاملة هو النمو المتوازن ، فإن السياحة يمكن أن تلعب دورا أساسيا فى تحقيق هذا النمو المتوازن بسبب طبيعتها المركبه والتى تشتمل على صناعات عديدة مثل النقل والإقامة والمزارات والترفيه .. الخ.

كما تقوم السياحة بجانب هام من جوانب التنمية وهو التنمية الإقليمية وذلك بخلق مناطق ومجتمعات عمرانية وسياحية جديدة تساهم فى خلق فرص عمل للمواطنين وتسمح لهم بالاستيطان فى تلك المناطق حيث صناعة السياحة المركبه تشتمل على كثير من الصناعات وأوجه النشاط الأخرى التى لا تزال تعتمد على العامل الإنسانى اعتمادا كبيرا. كما تتصل بكثير من القطاعات الإنتاجية الأخرى كقطاع التشييد والقطاع الصناعى والزراعى وقطاع البنوك والقطاعات الحديثة الأخرى.

ثم قدم الدكتور حسام الدين نجاتى خبير بمركز التخطيط الاجتماعى والثقافى بمعهد التخطيط القومى ورقته عن الأمن الاجتماعى والغذاء وأكد أن أول اركان تحقيق الأمن الاجتماعى فى أى مجتمع هو مدى قدرة هذا المجتمع على توفير الغذاء المناسب والملائم صحيا لأفراد هذا المجتمع حيث ينص الإعلان العالمى لحقوق الإنسان بأن التحرر من الجوع أحد الحقوق الثابتة لجميع البشر.

والمواطن المصرى يحصل على الغالبية العظمى من احتياجاته البروتينيه من البروتينات النباتيه حيث تصل نسبة البروتين الحيوانى حوالى ٣ . ١٥٪ من إجمالى متوسط نصيب الفرد من البروتين يوميا مما يعكس معه نمطا غذائيا غير متوازن يعتمد بصفة أساسية على الحبوب والبقوليات وبعض الأغذية الأخرى الرخيصة.

وتخلص الورقة الى أن البديل المطروح لرفع متوسط نصيب الفرد من البروتين يتركز فى قطاع الصيد خاصة ان مصر لديها من المصايد المتنوعة (بحار - بحيرات - نهر النيل) شريطة أن يتم إستغلال تلك المصايد الاستغلال الأمثل الذى يحافظ عليها من التدهور. أيضا ضرورة القيام بدراسات ومسوح دورية للمخزونات السمكية التى تتغير مع التغيرات الحادثة فى البيئة المائية. أيضا تطوير مراكب الصيد العاملة بالبحر المتوسط ورفع قدراتها الميكانيكية بما يمكنها من استغلال المناطق العميقه مع التوسع فى إنشاء المزارع السمكية .

الجلسة الرابعة : الأمن الاجتماعى، مشكلات الأسرة، وقد رأس اللواء فهيم حسين مساعد أول وزير الداخلية للأمن الاجتماعى هذه الجلسة وكان د. حسام نجاتى خبير بمعهد التخطيط القومى مقررا لها

وقد استهل هذه الجلسة اللواء فاروق أبو العطا مدير الادارة العامة لمكافحة المخدرات بورقته عن " دور الإدارة العامة لمكافحة المخدرات فى تحقيق الأمن الاجتماعى والتنمية " حيث أكد أن من أهم التحديات الراهنة التى تواجه عالمنا المعاصر هى المخدرات وذلك لارتباطها بالعديد من مظاهر الجريمة والعنف والفساد بالإضافة الى تزايد أخطارها الصحية والاجتماعية وتهديدها للأمن والاستقرار وجهود التنمية الاجتماعية والاقتصادية . كما استعرضت الورقة سياسة وزارة الداخلية لمواجهة هذه المشكلة فى ثلاثة محاور أساسية هى :

- مكافحة العرض ، من خلال الحد من عمليات التهريب ومكافحة الاتجار غير المشروع ومكافحة الزراعات المخدرة ، ومنع التصنيع ..الخ.

- تتبع الثروات غير المشروعة لكبار مهربى وتجار المخدرات.

- الإسهام فى جهود خفض الطلب .

وقد أوردت الورقة رؤية مستقبلية لتحقيق الأمن الاجتماعى والتنمية اشتملت على بعدين أساسيين هما :

برامج التنمية الشاملة والبديلة لتحسين نوعية الحياة وتوفير الظروف المعيشية الملائمة للمواطنين المقيمين ببعض المناطق الفقيرة التى تنتشر بها الزراعات غير المشروعة والتى تبعد عن المدن الرئيسية والمناطق التى تكثر فيها فرص العمل والكسب.

تطوير آلية علاج الإدمان ، مع الوضع فى الاعتبار المادة ٣٧ من القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ أنه يجوز للمحكمة عند الحكم بالعقوبة وبدلا من تنفيذ هذه العقوبة - أن تأمر بإيداع من يثبت إدمانه إحدى المصحات التى تنشأ لهذا الغرض ، ليعالج فيها طبيا ونفسيا واجتماعيا .

وتختتم الورقة المعروضة تأكيدها على أن الجهات المعنية بالعمل الاجتماعى وتحقيق التنمية لازال أمامها الميدان فسيحا لتقديم العون العملى والعمل ، للبحث عن الأسلوب الأمثل لإنشاء وإدارة

وتمويل المصحات التى تعد عصب النظام العلاجى المأمول ، ولتطوير أدائها ، ولنشرها فى مختلف المحافظات .

أما الورقة التالية فقد قدمها اللواء سيد محمدين مدير إدارة شرطة الرعاية اللاحقة تحت عنوان " دور إدارة شرطة الرعاية اللاحقة فى مجال رعاية أسر المسجونين والمفرج عنهم وأثره فى تحقيق الأمن الاجتماعى والتنمية" ، وقد استعرضت الورقة أنواع الرعاية التى تقوم بها الإدارة برعاية أسر المسجونين والمفرج عنهم من السجون، وذلك بتوفير فرص العمل لهم ومساعدتهم على الإنتاج والكسب الحلال فى كل المجالات لإصلاح مسار فئة من فئات المجتمع ضلت الطريق كى تعود فئة صالحة فى المجتمع يمكن الاستفادة منهم كأفراد منتجين بعد أن أعجزهم طريق العصيان وجعلهم فى أمس الحاجة الى يد رحيمة تبعدهم عن الجريمة والانحراف . وبذلك تكون قد حققت هدفين :

الأول : إنسانى اجتماعى باعتبار أن الحق فى الحياة حق ملازم لكل إنسان وعلى القانون أن يحمى هذا الحق ولايجوز حرمان أحد من حياته تعسفا (المادة السادسة فى الحقوق المدنية والسياسية) .

الثانى : هدف أمنى وقائى .. وذلك باعتبار أن العديد من العوامل قد تكاتفت للمساهمة فى خلق فكرة الجريمة لدى الجانى وفى اكتمال حلقات دورة السلوك الإجرامى المؤدى فى النهاية الى إتمام النتيجة المتفق عليها عقابيا . بيد أن تلك العوامل بنتائجها مهما وصلت درجة مسئولية الجانى عنها ودور إرادته فيها فإن للمجتمع بلا شك دورا أيضا فيها قد يكون مباشرا أو غير مباشر . لذا فإن العدالة تقتضى - مادام للمجتمع دور فى ارتكاب الجانى لجريمته - أن يتحمل ذلك المجتمع قدرا من المسئولية عنها ، وتأسيسا على ذلك فإن مسئولية المجتمع عن دوره يجب أن تتمثل فى ضرورة قيامه بواجبه فى تأهيل المحكوم عليه أثناء استيفائه لعقوبته وايضا عقب الإفراج عنه بشكل يكفل له إعادة اندماجه فى المجتمع بصورة طبيعية عقب إتمام تنفيذه لها .

أما الورقة الثانية للواء سيد محمدين فقد تناولت " المشكلات الاجتماعية والمعوقات القانونية التى تواجه المفرج عنهم وأثرها على الأمن الاجتماعى والتنمية "، ويتمثل التوجه فى هذه الورقة فى النظر الى هذه الفئة بفكر متحضر وإنسانى شامل يتضمن كافة الجوانب (القانونية والاجتماعية والدينية) مما يستتبع تطبيق برامج التأهيل والرعاية وتقديم المساعدات لهم أثناء تواجدهم بالمؤسسات

العقابية ثم يتم استكمالها ومتابعتها عقب الإفراج عنهم من السجون فيما عرف بالرعاية اللاحقة. وقد احتوت هذه الورقة على فصلين :

الفصل الأول : المشكلات الاجتماعية التى تواجه المفرج عنهم من السجون وهى :

- مشكلة البطالة والفقر : حيث يظل المفرج عنه موصوفا بصفة الإجرام حتى مماته فتقف عائقا فى أن يشق طريقه العادى لكسب عيشه فلا يجد من يهىء له فرصة عمل أو يثق فيه خاصة أن هناك بعض العقوبات تستتبع عقوبات أخرى كالعزل من الوظيفة أو عدم قبوله فى وظيفة معينة وغيرها من أشكال الحرمان من الحقوق المدنية وفى هذه الحالات يصبح المفرج عنهم فريسة لآفة البطالة.

- مشكلة التفكك الأسرى : تمتد الآثار السلبية للفقر والبطالة الى الأسرة، حيث لايستطيع سد احتياجاتها مما يضطر الزوجة أو بعض أفراد الأسرة الواحدة الى ممارسة أنماط معينة من السلوك الانحرافى . وقد يترتب على ذلك تقطع أوصال العلاقات الاجتماعية بين أعضاء الأسرة ويتخللها الوهن والضعف حتى تنهار الوحدة الأسرية وتنحل روابطها ، دون أن يكون للجهات الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية دور فى إصلاح هذا الخلل .

مشكلة التكيف الاجتماعى : إذ يتعرض المفرج عنه الى المضايقات ونظرات الازدراء والاحتقار حتى وإن كان يمارس عملا شريفا وأعلن عن ندمه وتوبته وسلك سلوكا حسنا . وتجرح كرامته بشكل دائم عندما تستخدم ضده بعض الكلمات والألفاظ الجارحة أوعندما يكون عرضة للتهكم والسخرية والنقد اللاذع وقد تصل هذه المضايقات الى درجة تطبيق الفصل أو العزل الاجتماعى ضده فلا يزوره أو يبادله أحد الزيارة والحديث. عندئذ يصبح التكيف الاجتماعى أمرا بالغ الصعوبة . وقد يترتب على ذلك العديد من المخاطر أهمها العودة الى ارتكاب الجريمة أو ممارسة أفعال انحرافية مختلفة .

مشكلة إلحاق الضرر بالمجتمع : حيث إن هذه المشكلات السابق ذكرها والتى تصيب المفرج عنه بالإحباط واليأس تصيب المجتمع كله بأفدح الأضرار وأشد الأخطار، وتتحول هذه الطاقات البشرية المعطلة لتصبح أداة أساسية من أدوات نشر الرذيلة والأخلاق الفاسدة فى المجتمع فتتعاظم الجريمة ويزداد عدد الأفراد الذين يمارسون السلوك الانحرافى .

الفصل الثانى : المعوقات القانونية التى تواجه المفرج عنهم من السجن ومن هذه المعوقات :

- الوضع تحت مراقبة الشرطة : حيث يؤثر ذلك على مواظبته على القيام بعمل يوكل إليه ويعوق وسيلة ارتزاقه أو إعادة تأهيله .

- رد الاعتبار : إن إعادة الاعتبار (قانونيا) للأشخاص الذين أفرج عنهم بعد انقضاء المدة يعتبر عملا ضروريا وأساسيا لإنجاح عملية الرعاية اللاحقة .

واختتمت الورقة بعدة توصيات كان أهمها : إعادة النظر فى القوانين التى تنظم ممارسة الأعمال أو المهن أو الحرف بحيث يستبعد منها اشتراط الخلو من السوابق الجنائية لمن يشغلها، طالما أن هذه السوابق محكوم بها فى جرائم لاعلاقة لها بهذه المهن أو الحرف ولاتعتبر تهديدا محتملا لسلامة ممارستها وبحيث لايكون معيار الحرمان من الترخيص بممارستها هو مجرد نوع العقوبة السابق الحكم بها أو مجرد جسامتها .

إعادة النظر فى كافة التشريعات والقرارات التى تقف حجر عثرة فى تنفيذ رعاية لاحقة فعالة للمفرج عنهم ومنها على سبيل المثال : السابقة الأولى - رد الاعتبار - نظام الوضع تحت مراقبة الشرطة - نظام منح تراخيص مزاولة المهن المختلفة .

أما الورقة الأخيرة فى هذه الجلسة فكانت تحت عنوان " دور إدارة شرطة الأحداث فى تحقيق الأمن الاجتماعى والتنمية " للواء عبدالوهاب العادلى مدير إدارة شرطة الأحداث حيث تعرضت الورقة لدور إدارة شرطة الأحداث فى قضايا التنمية الاجتماعية للأحداث من خلال اتجاهين : أحدهما وقائى حماية من الانحراف والاستغلال والثانى علاجى فى حالة انزلاق الحدث الى بؤرة الانحراف وارتكابه الجرائم ,وأكدت الورقة على ضرورة القيام بحلقة الاتصال بين الوزارات والهيئات المختصة من جهة وبين أقسام الأحداث لتحقيق التعاون فى ميدان رعاية الأحداث وإيجاد وعى عام لمشكلة انحراف الأحداث ، حتى تتحقق التنمية الاجتماعية على جميع المستويات .

وأخيرا اختتم المؤتمر بعدة توصيات كان أهمها :

- اتفاق كافة الحضور على عقد مؤتمر لاحق عن " دور الجمعيات الأهلية فى تدعيم الأمن الاجتماعى وبرامج التنمية " حتى يمكن الجمع بين الجهات المانحة من الجمعيات الأهلية والأفراد والجهات التى تحتاج الى دعم أنشطة الأمن الاجتماعى فى مختلف القطاعات .

- ضرورة زيادة الإنفاق الاجتماعى كنسبة من الإنفاق العام للفئات التى تحتاج الى دعم

اجتماعى.

- تعظيم مردود الأمن الاجتماعى من خلال ضمان أن يكون الفرد آمنا على فرصته فى التعليم ويكون له الحق فى :

- التعليم وتكافؤ الفرص التعليمية.

- الاستمرار فى التعليم النظامى حتى نهاية مراحله .

- اختيار نوع التعليم.

- الحصول على خدمة تعليمية جيدة تتواكب مع متغيرات العصر وتلبى الاحتياجات التعليمية لسوق العمل .

- ضرورة وضع نظم مختلفة للتأمين الصحى تشمل جميع افراد المجتمع بصرف النظر عن المستوى الاقتصادى والاجتماعى والثقافى، والسياسى على أن تمتد مظلة خدمات التأمين الصحى منذ الميلاد وحتى الوفاة مع الوضع فى الاعتبار ضرورة أن تغطى الفئات غير المؤمن عليها حاليا مثل الأطفال قبل السن المدرسى ، ربة المنزل التى لاتعمل وكبار السن ، والمعوقين .

- ضرورة ربط خطط التنمية السياحية بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وصولا الى خطة تنمية سياحية كاملة مع ضرورة رصد ومراقبة المتغيرات الاجتماعية التى تطرأ على المجتمع والتى يمكن أن تولد مخاطر وأزمات لقطاع السياحة .

نظرا للتأثير السلبى للبطالة على التنمية فإنه يلزم الاهتمام بالحد من نسبتها بالعمل الاجتماعى الأهلى والمشاركة الشعبية خاصة بين فئة الأميين والمفرج عنهم من السجون وأسرهم وذلك لخطورة هذه الفئة على المجتمع حيث يعتبرهم الاجتماعيون قنبلة موقوته إن لم تؤمن اجتماعيا .

فيما يتعلق بالرعاية اللاحقة يتطلب الأمر التأكيد على إيجاد فرص عمل للمفرج عنهم فى مجالات المشروعات القومية الكبرى مع المطالبة بإنشاء صندوق خاص بالرعاية اللاحقة يوجه النداء لجميع فئات المجتمع والجمعيات الأهلية أفرادا ومؤسسات لدعم هذا الصندوق .

التنسيق والتعاون المؤسسى بين الوزارات ذات العلاقة بالطفولة (شئون اجتماعية - صحة - تنمية ريفية / داخلية) من اجل تفعيل برامج التنمية الاجتماعية بالطفولة وتكثيف الجهود حول الانحرافات المختلفة (وأطفال الشوارع - التسول) وذلك بوضع استراتيجية للنهوض بالمستويات

الدنيا من المجتمع.

ومن أجل مكافحة المخدرات لابد من التأكيد على :

- ضرورة الإعداد لحملة قومية إعلامية تستهدف استثارة جميع أفراد المجتمع لمحاربة المخدرات هذا وقد أبدى جميع الحاضرين استعدادهم للمشاركة فى هذا العمل القومى .

- التأكيد على أهمية إجراء الدراسات الميدانية التى تسهم فى حل المشاكل السلوكية لأفراد المجتمع .

- توجيه نداء للأسر بضرورة تشديد الرقابة على الأبناء وبصفة خاصة من هم فى الفئة العمرية من ١٠ - ٢٠ سنة .

- فيما يتعلق بزراعة المخدرات، التوصية بالمطالبة بإقامة مشاريع تنموية بديلة ذات ربحية مقبولة يسهم فيها المزارعون البدو لتشجيعهم على تجنب زراعة المخدرات. وتطوير آليات علاج الإدمان وإعادة تأهيل المدمنين .

- بالنسبة للغذاء : العمل على تعديل النمط الغذائى للفرد المصرى والتأكيد على أهمية حصول الفئات الفقيرة على نصيب كاف من البروتين الحيوانى ويمكن الوصول الى ذلك عن طريق استزراع أصناف من الأسماك ذات الكثافة المرتفعة فى تكاثرها مثل البلطى وتوفيرها بأسعار فى متناول تلك الفئات.

بعد أن تأكد أن المناطق العشوائية جزء أصيل من المجتمع يحتاج الى التطوير والتحديث والدمج فى نسيج هذا المجتمع يتطلب الأمر وضع السياسات المستقبلية التى تضمن عدم تكرار ونمو مناطق عشوائية جديدة وذلك من خلال دراسات مستفيضة تلقى الضوء على كافة أبعاد المشكلة.